الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاق الدولي

لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015

(عـدد 2016/10)

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 28 مارس 2016.
- **الوثائق المرفقة بالمشروع:** وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** 20 أفريل 2016.

رئيس اللجنة: الهادي صولة

نائب رئيس اللجنة: سالم الحامدي **مقرر اللجنة:** محمود القاهري

مقررين مساعدين: الحسين اليحياوي & سماح بوحوّال

نظر اللجنة

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 28 مارس 2016.

- **جلسات اللجنة:**

- **جلسة يوم 19 أفريل 2016:** نقاش،

- **جلسة يوم 20 أفريل 2016 :** الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

- **تاريخ إنهاء الأشغال:** 20 أفريل 2016.

رئيس اللجنة: الهادي صولة

مقرر اللجنة: محمود القاهري

أولا: تقديم مشروع القانون الأساسي

المجلس الدولي للزيتون هو منظمة حكومية دولية في مجال زيت الزيتون وزيتون المائدة، تمّ تأسيسه في مدريد بإسبانيا سنة 1959، برعاية منظمة الأمم المتحدة، حيث كانت تونس عضوا مؤسسا لهذه المنظمة.

ويعتبر المجلس الدولي للزيتون المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة في العالم في مجال زيت الزيتون وزيتون المائدة. ويلعب المجلس دورا هاما من حيث المساهمة في تنمية زراعة الزيتون، وهو بمثابة منتدى لمناقشة المواضيع المتعلقة بوضع السياسات ومعالجة التحديات الراهنة والمستقبلية للقطاع.

ومن أهم الأهداف والأنشطة التي يقوم بها المجلس، يمكن ذكر ما يلي:

- تشجيع التعاون الفني الدولي في مجالات التنمية والتكوين والبحث ونقل التكنولوجيا وذلك عبر مشاريع توضع في الغرض.
- تشجيع التجارة العالمية لزيت الزيتون وزيتون المائدة ووضع وتحديث معايير التجارة الدولية للمنتوج وتحسين الجودة.
- العمل على الرفع في الاستهلاك العالمي لزيت الزيتون وزيتون المائدة من خلال حملات ترويجية وخطط عمل ترسم في الغرض.
- توفير المعلومات والإحصائيات حول الزيتون وسوق زيت الزيتون.
- تمكين ممثلي الحكومات والخبراء من الاجتماع بانتظام لمناقشة المشاكل والمسائل المختلفة وتحديد أولويات قطاع الزيتون.

وتشمل عضويته أهم الدول المنتجة والمصدرة لزيت الزيتون وزيتون المائدة والتي تمثل حوالي 98% من الإنتاج العالمي المتواجد أساسا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أما بالنسبة لتونس، فهي من أهم الأعضاء فيه باعتبارها عضو مؤسس منذ سنة 1959 وهي كذلك من أهم ممولّيه إذ تحتل المرتبة الثانية في المساهمات في ميزانية المجلس بحوالي 850 ألف دينار سنويا بالنظر إلى أن تونس هي ثاني منتج لزيت الزيتون بعد الإتحاد الأوروبي. وتشارك تونس بصفة منتظمة في اجتماعات مجلس الأعضاء وهي الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات والمصادقة على برامج العمل والميزانية ومتابعة الأعمال التي تقوم بها المنظمة. كما تشارك في أعمال اللجان المنبثقة

عن المجلس التي تقوم بدراسة مقترحات مجلس الأعضاء وكذلك وضع خطط عمل للنهوض بالقطاع وتجاوز التحديات التي تواجهه.

ولتنفيذ الأهداف المذكورة سابقا، يتفاوض ويعتمد أعضاء هذه المنظمة على "اتفاقية دولية حول زيت الزيتون وزيتون المائدة "بصفة دورية والتي تحدد الأهداف وآليات عمل هذا المجلس. كما أنّ للمجلس بعد ذلك، دور إدارة مختلف الاتفاقات الدولية بشأن زيت الزيتون وزيتون المائدة المتعاقبة التي تهدف إلى حماية وتعزيز مكانة زيت الزيتون وزيتون المائدة وآخرها هي اتفاقية سنة 2005 التي دخلت حيز النفاذ في سنة 2007 و ينتهي العمل بها سنة 2014.

أما الاتفاقية الجديدة لزيت الزيتون وزيتون المائدة التي ستخلف اتفاقية 2005 في 1 جانفي 2017، اعتمدت بتوافق آراء الأعضاء خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) حيث تمّ التفاوض حوله خلال الاجتماع المنعقد بجينيف من 5 إلى 9 أكتوبر 2015. وقد تمّ التفاوض على الاتفاق الجديد بهذا المؤتمر على أساس النص الذي اعتمده أعضاء المجلس الدولي للزيتون في 15 جوان 2015 خلال الدورة 24 الخارقة للعادة للمجلس.

ويأخذ النص الجديد "للاتفاقية الدولية لزيت الزيتون وزيتون المائدة" في الاعتبار التطورات التي حدثت في العالم في قطاع الزيتون وزيت الزيتون. كما تمّ التأكيد من خلالها على دور المجلس الدولي للزيتون كمركز دولي لتوثيق ونشر المعلومات عن الزيتون ومنتجاته وكمنتدى لجميع العاملين في هذا القطاع. ويؤكد أيضا على التشجيع على توحيد التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالخصائص الفيزيائية والكيميائية والحسية لزيت الزيتون وزيتون المائدة لتجنّب القيود على التجارة العالمية لهاته المواد.

وبالمقارنة مع الاتفاقية السابقة، تعتبر الاتفاقية الجديدة أبسط وأكثر إيجازا كما تهدف إلى تيسير عضوية البلدان المستوردة في هذه المنظمة. وتعديل احتساب توزيع مساهمات الأعضاء في ميزانية المجلس. كما تمّ وضع ترتيبات جديدة في الجانب المتعلق بأخذ القرارات بهذه الهيئة، والتي تميّز بين القرارات التي يتعين اتخاذها حصريا بتوافق الأعضاء والقرارات التي يتمّ اتخاذها بالتصويت إذا لم يتسنى التوصّل إلى توافق. وفي الحالة الثانية، فإنّ اتخاذ القرارات بالتصويت يتطلب أغلبية تمّ تحديدها حسب الموضوع الذي سيتمّ أخذ القرار بشأنه. كما تمّت إعادة هيكلة ميزانية المجلس الدولي للزيتون من أجل تبسيط الإجراءات وتيسير عملية تنفيذها.

وقد تمت مناقشة ومراجعة الاتفاقية خلال جلسات تفاوض لمجلس الأعضاء على مدى ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2013 وعلى اثر تبادل وجهات النظر والنقاشات، تم التوصل إلى توافق في مضمون الاتفاقية بين البلدان الأعضاء في المجلس وتم إعداد مشروع نهائي والمصادقة عليه بالتوافق.. وتلت هذه المفاوضات أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي تمّ خلاله المصادقة عليها وسوف يفتح باب التوقيع على الاتفاقية على الحكومات والأعضاء خلال سنة 2016 كما ستكون الأمانة العامة للأمم المتحدة وديع الاتفاقية الجديدة. وتدخل الاتفاقية الجديدة حيز النفاذ في 1 جانفي 2017، وتظل سارية المفعول إلى غاية 31 ديسمبر 2026

أما بالنسبة للنقاط التي تعتبر ذات أهمية بالاتفاقية الجديدة، والتي تم تعديلها مقارنة بالاتفاقية القديمة تماشيا مع التطورات والتحديات المقبلة لقطاع الزيتون وللمجلس فيمكن ذكر أهمها كما يلي :

- تم الإبقاء وتثبيت الأنشطة الترويجية لزيت الزيتون وزيتون المائدة التي يقوم بها المجلس، صلب الاتفاقية الجديدة وذلك بمواصلة المجلس للحملات الترويجية لمنتجات الزيتون في الأسواق الجديدة.

- تعديل طريقة احتساب حصص مساهمة البلدان الأعضاء في ميزانية المجلس، من خلال إضافة عنصر الواردات في قاعدة الاحتساب واعتماد الثلث لكل من الإنتاج والتصدير والواردات وهي الفرضية التي ستمكن من الإبقاء على مرتبة تونس الثانية في المنظمة مع تقليص نسبة مساهمتها في ميزانية المجلس.

- تمت مراجعة تحديد النصاب القانوني عند عقد اجتماعات المجلس، حيث تم اعتماد التمثيل النسبي باحتساب عدد الأعضاء المشاركين في الجلسة دون اعتبار حصص مساهمة البلدان في ميزانية المجلس التي كانت معتمدة.

- مراجعة إجراءات أخذ القرار والتصويت والمصادقة على مشاريع القرارات خلال اجتماعات مجلس الأعضاء، حيث تم إقرار مبدأ التوجه نحو التوافق بين مختلف الأعضاء في جميع القرارات وتصنيف إجراءات المصادقة على قرارات المجلس حسب خاصية هذه الأخيرة وتم إفراد القرارات الخاصة بالمواصفات الدولية بإجراءات خصوصية.

- بخصوص طريقة انتداب المدير التنفيذي وكبار موظفي المجلس والموظفين والوظائف المتوسطة بالمجلس تم إدراج مبدأ تكريس التناوب للاضطلاع بهذه المهام وتأكيد مبدأ التوازن الجغرافي بين الاعضاء عند الإنتداب.

- تم إدراج خطط مديرين تنفيذيين مساعدين ككبار الموظفين للمجلس إلى جانب المدير التنفيذي بنص الإتفاقية.

- مراجعة التسميات والمواصفات التجارية لزيت الزيتون.

ثانيا: أعمال اللجنة

نظرت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة في مشروع هذا القانون الأساسي في جلستها المنعقدة بتاريخ 19 أفريل 2016، حيث تم عرض الفصل الوحيد لمشروع القانون الأساسي ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به وتلاوة نص الاتفاقية.

وبيّن أعضاء اللجنة أن الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية هو تبسيط الإجراءات وتوحيد المعايير والتحاليل الفيزيائية والكيميائية والحسية لزيت الزيتون وزيتون المائدة بما يساهم في تحديد جودة المنتوج طبقا للمعايير والتشاريع الدولية. وأوضحوا أن هذه الاتفاقية سيكون لها أثرا إيجابيا لتعزيز موقع تونس كأول مصدر عالمي لزيت الزيتون عبر حماية المنتوج الوطني من محاولات الغش والتجارة الموازية والممارسات المخلة وتعزيز مكانة هذا القطاع كمشغل حيوي ورافد من روافد التنمية الجهوية.

وتطرقوا إلى بعض الإشكاليات التي يعاني منها قطاع الزيتون وزيت الزيتون والمتمثلة خاصة في وجود بعض الإخلالات على مستوى حلقات الإنتاج وخاصة المعاصر إلى جانب تهرم أشجار الزيتون ووجود بعض الآفات التي تهدد الأشجار وعدم انتظام الإنتاجية وما له من تأثير على استمرارية تزويد السوق العالمية خاصة بعد مصادقة برلمان الاتحاد الأوروبي هذه السنة على رفع حصة تونس من التصدير بـ70 ألف طن على سنتين. هذا بالإضافة إلى تنامي المنافسة الدولية في المجال خاصة من قبل كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.

هذا وأكّدوا على ضرورة إيلاء مزيد من العناية بمجال التكرير والتعليب وتشجيع الزياتين السقوية خاصة في منطقة الشمال الغربي للحد من عدم انتظام الإنتاج، وعلى حماية الموروث الجيني من الاندثار والضياع.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 20 أفريل 2016 للاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حيث أبرز السادة النواب خلالها هذه الجلسة أهمية هذه الاتفاقية التي ستلعب دورا هاما في تعزيز مكانة تونس عالميا رغم بعض الإشكاليات التي يعاني منها مؤكدين على

ضرورة بذل المزيد من المجهودات حتى تتصدر تونس هذا القطاع على مستوى الإنتاج كما تتصدره على مستوى التصدير.

هذا ودعا السادة النواب إلى إثراء وثيقة شرح الأسباب لبيان الإضافة التي جاءت بها هذه الاتفاقية مقارنة بالاتفاقية السابقة. كما استفسروا عن قيمة الأعباء المالية التي تتحملها تونس جراء مساهمتها في هذه المنظمة.

وتقدموا بجملة من الاستفسارات حول قطاع زيت الزيتون عموما تمحورت في ما يلي:

- خطة الوزارة لإعادة تأهيل المنظومة والرفع من القيمة المضافة لصادرات زيت الزيتون وإستراتيجيتها لحماية الموروث الجيني الوطني أمام تصاعد توريد المشاتل الأجنبية،

- ضمان مستويات إنتاج تسمح بالاستجابة للطلبات العالمية،

- التحكم في كلفة الإنتاج بما يساهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتوج الوطني،

وفي معرض الإجابات تم تقديم أهم المؤشرات المتعلقة بقطاع الزيتون وزيت الزيتون:

-309 ألف مستغلة فلاحية أي 60 % من جملة المستغلات،

- 1.8 مليون هكتار مساحة مخصصة للزيتون أي ثلث المساحة المحترثة،

- 78 مليون زيتونة موزعة على كامل البلاد من الشمال إلى الجنوب،

- 30 إلى 40 مليون يوم عمل في الموسم،

- 184ألف طن زيت زيتون (معدل العشرية) أي ما يزيد عن 6 % من الإنتاج العالمي.

- 148 الف طن صادرات سنوية من زيت الزيتون (معدل العشرية) وما يمثل 43 % من قيمة الصادرات الغذائية و 5 % من القيمة الجملية للصادرات التونسية

إلى جانب تقديم لمحة عن إنتاج الموسم الحالي والصادرات الجملية من الزيت من ذلك أن الصابة من الزيتون بلغت حوالي 700 ألف طن (مقابل 1700 ألف طن السنة الفارطة) ما يعادل 140 ألف طن من الزيت بنسبة تراجع بلغت حوالي 60% مقارنة بالسنة الفارطة (340 ألف طن). وبلغت الصادرات من الزيت إلى حدود شهر مارس حوالي 48 ألف طن بقيمة جملية تقدر ب353 مليون دينار ومن المتوقع أن تبلغ نسبة الصادرات الجملية لهذه السنة 100 ألف طن بقيمة 700 مليون دينار.

وتم التطرق كذلك للتحديات المستقبلية لهذا القطاع على مستوى الإنتاج والتحويل والهيكلة والترويج وهي التطور المنتظر للإنتاج العالمي وبروز أقطاب جديدة منتجة قد تِؤدي إلى مزاحمة كبيرة في السوق العالمية. السياسة الأوروبية في ميدان زيت الزيتون التي تعتمد الدعم المباشر للفلاح. ووجود عوائق هيكلية تحد في بعض الاحيان من القدرة التنافسية للقطاع كعدم إستقرار الإنتاج نتيجة العوامل الطبيعية. إلى جانب ضعف الإستهلاك الداخلي والإرتكاز الكبير للقطاع على التصدير وفي شكل منتوج سائب.

كما تم استعراض لمحة على البرنامج المستقبلي للوزارة في المجال وخطة تنمية قطاع الزيتون وزيت الزيتون في آفاق سنة 2020 والمتمثلة في تطوير إنتاج زيت الزيتون ليبلغ مستوى 230 ألف طن من زيت الزيتون في أفق 2020 أي بزيادة بـ 25 % وبإعتماد تطور الإنتاج بزيادة سنوية بـ 5 % مقارنة بمعدل العشرية الأخيرة. وبلوغ معدل صادرات زيت الزيتون في أفق 2020 كمية 170 ألف طن سنويا، مع إستهلاك داخلي في حدود 60 ألف طن سنويا، والتوسع في غراسات الزيتون في حدود 100 ألف هكتار منها 25 ألف هكتار غراسات مروية أي بمعدل 20 ألف هكتار سنويا منها 5 ألاف هكتار غراسات مروية. وكذلك الرفع من القيمة المضافة لصادرات زيت الزيتون من خلال التعليب وتنويع الزيوت المنتجة لتبلغ الكميات المصدرة معلبة 20 ألف طن سنويا

وبخصوص مضامين الإتفاقية فإن هذه المنظمة الدولية تتولى تحديد المواصفات المحددة للمبادلات التجارية لتجنب القيود على التجارة العالمية لمادة زيت الزيتون. كما تشرف على القيام بحملات دعائية وإشهارية لترويج زيت الزيتون والتشجيع على استهلاكه في العديد من البلدان على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والهند واليابان.

هذا وأوضح السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للزيت أن هذه الاتفاقية شهدت نقاشات معمقة ومطولة جعلت دخولها حيز التنفيذ يتأخر من سنة 2015 إلى سنة 2017 مستعرضا أهم الإضافات التي أتت به والتي يمكن حوصلتها في ما يلي:

- فتح باب العضوية للدول المستهلكة غير المنتجة للزيت مثل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لضمان توحيد المعايير والمواصفات وبالتالي ضمان أكثر ما يمكن من الأسواق الاستهلاكية إضافة إلى تنمية الموارد المالية للمجلس،
- مساهمة البلدان في ميزانية المجلس مرتبطة بإنتاج الدولة وحجم تصديرها، حيث تم تجديد طريقة احتساب المساهمات لتصبح مرتبطة بمعدل الإنتاج والتصدير والتوريد لمدة 6 سنوات.

- ضمان أكثر تمثيلية على مستوى أخذ القرار، حيث أن الاتفاقية السابقة تمنح للإتحاد الأوروبي النفوذ الأكبر في أخذ القرار،
- توضيح عدد العاملين في المجلس وفرض التوازن الجغرافي بين الدول الأعضاء بخصوص تولي منصب المدير التنفيذي للمجلس.

واعتبر أن تواجد تونس ضمن المجلس الدولي للزيتون يكتسي أهمية بالغة باعتبار أن القيود التجارية المفروضة على هذا القطاع ليست ديوانية بل هي رهينة التزام بالمواصفات والمعايير الدولية. وأفاد أن هذه المنظمة توفر لتونس، على غرار بقية الدول الأعضاء، الدعم المالي في شكل منح لتنظيم التظاهرات المحلية في مجال الإشهار وترويج استهلاك زيت الزيتون ، إضافة إلى توفير الدعم الفني المجال.

هذا وتمت إثارة عدة مواضيع ذات الصلة بالقطاع كحملة التشويه التي يتعرض لها زيت الزيتون التونسي من قبل منافسين أجانب، حيث أفاد السيد الوزير أن الزيت التونسي مطابق للمواصفات العالمية وقد تمت إثارة الموضوع مع كاتب الدولة للخارجية الإيطالي الذي نفى إنتساب هذه الحملة لجهات رسمية، وتم تبعا لذلك تنظيم يوم إعلامي للرد على هذه الشائعات و التعريف بخصائص زيت الزيتون التونسي.

كما تطرق إلى بعض الآفات التي تهدد الزيتون مفيدا بأنه تم اتخاذ كل الإجراءات الوقائية لمنع انتقاله لبلادنا والتوقي منه تقوم أساسا على تشديد المراقبة الحدودية ومنع دخول المشاتل المتأتية من البلدان المصابة ودعم القدرات المخبرية والتحليلية بما يمكنها من تحليل كل المشاتل الموردة وتنظيم أيام إعلامية وطنية وجهوية إقليمية وإحداث لجنة وطنية لمتابعة هذا الملف وإعداد خطة وطنية استعجالية في الغرض.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المعروض وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

الهـادي صولـة محمود القاهري